

## الوقف بمنطقة القبائل

من 1817 إلى 1878م

زيد بن قاسمي

عرفت منطقة القبائل كغيرها من المناطق الجزائرية انتشار ظاهرة الوقف بالريف وبالتجمعات السكانية (القرى) على حد سواء، ونظرا لتحكم الزوايا وتأثيرها في مختلف مجالات الحياة ببلاد القبائل، فقد ارتبطت أغلب الأوقاف بها.

على أن الباحث في وضعية أوقاف الزوايا بمنطقة القبائل يواجه صعوبات لقلة المعلومات ونُدرة المصادر التي نتجت عن ضياع الوثائق، فضلا عن كون عملية الوقف، وإن كانت لفائدة الزوايا، كثيرا ما كانت تتم بين أفراد الجماعة بصفة شفوية وبدون تسجيل للعقد، وهذا ما يلاحظ خاصة أواخر العهد العثماني لانتشار الفتن وشيوع الاضطرابات.

هذا بالإضافة إلى أن الملكيات الموقوفة غالبا ما كان يصرح القائمون عليها في فترة الاحتلال الفرنسي بأنها ملكيات خاصة، وذلك تهربا من القوانين الإدارية الفرنسية التي كانت تسعى لوضع يدها على الملكيات الموقوفة وبيعها في المزاد أو إدراجها ضمن الملكيات التابعة للمصلحة العقارية (الدومين).

مع أخذ هذه العصبويات بعين الاعتبار، فإننا نحاول في هذه المداخلة أن نحدد وضعية الأوقاف في بلاد القبائل وخاصة منها أوقاف الزوايا، وأن نظهر مدى تأثيرها على المجتمع المحلي، حيث كانت الأوقاف وسيلة فعالة في أداء الزوايا للوظائف التعليمية والروحية والاجتماعية والاقتصادية التي تطلبها منها المجتمع المحلي والتي نتج عنها سد حاجات السكان في تلك المنطقة والمحافظة على تماسكهم وتوازنهم.

## **Les waqfs en Kabylie de 1817 à 1870**

**Zidine KACIMI**

Le waqf ou habous est un phénomène très répandu en Algérie, à l'instar des autres pays musulmans. Cette tradition était ancrée aussi bien dans les régions rurales que dans les villes, notamment durant le 18<sup>e</sup> siècle et le début du 19<sup>e</sup>, pour diverses raisons. En Kabylie, la procédure du waqf était intimement liée aux nombreuses zaouias implantées dans la région et qui jouaient un rôle primordial dans les divers aspects de la vie sociale locale.

Ceci dit, le chercheur dans le domaine du waqf en Kabylie est confronté au manque d'information et à la rareté des sources historiques dus à la perte de fonds de zaouias. Par ailleurs, l'acte de constitution de waqfs était généralement un acte conclu entre les membres de la communauté qui prenait une forme orale et qui n'était

donc pas enregistré comme c'était le cas dans les villes à la fin de l'époque ottomane. Aussi, de nombreux biens waqfs étaient présentés, au début de la colonisation française, comme des propriétés privées par crainte de l'application des procédures administratives visant l'abolition des waqfs, leur mise en vente ou leur rattachement au portefeuille foncier du service des Domaines.

Cette communication est une présentation des difficultés auxquelles le chercheur est confronté dans l'étude de la situation des waqfs, notamment ceux des zaouias qui assuraient un rôle primordial dans la société locale dans les domaines de l'enseignement, du culte, de l'organisation socioéconomique. Elles préservaient ainsi la cohésion et l'équilibre de la communauté et lui assuraient ses besoins vitaux.

## ○ الوقف بمنطقة القبائل من 1817 إلى 1878م

زيدن قاسمي

لقد انتشرت الأوقاف ببلاد القبائل منذ القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، وتوسعت أكثر في أواخر العهد العثماني، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بظاهرة الزوايا التي تعج بها هذه المنطقة. ولقد لعبت هذه الزوايا، عن طريق أوقافها، دورا رياديا في المجتمع وذلك في مختلف المجالات، لذا حظيت باحترام السكان الذين جعلوا منها محورا أساسيا في حياتهم اليومية، وسخروا لها أعز ما يملكون من أجل إستمرارية وجودها ونشاطها.

وستتطرق في عرضنا هذا إلى المشكلات التي واجهتنا وبحثنا هذا مع تركيزنا على ذكر الوثائق الوقفية، قبل أن نستعرض في الأخير نموذجا ببلاد القبائل، وقد وقع اختيارنا على زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي.

## 1 - مشكلات البحث في ظاهرة الوقف في منطقة القبائل:

إن الباحث في وضعية الوقف بمنطقة القبائل يواجه صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ندرة المصادر وقلة المعلومات التي تناولت الوقف في هذه المنطقة، رغم كون هذه الأخيرة تعج بعدد من الزوايا والمعمرات (1) تملك كل واحدة منها نصيبا محترما من الأملاك الوقفية. وقد نتج هذا العائق عن ضياع الوثائق في بعض الأحيان.

أ - إن عملية التحبيس، غالبا ما كانت تتم بصفة شفوية دون تسجيل للعقد، وقد تفتشت هذه الظاهرة، لاسيما في أواخر العهد العثماني، وهذا الأمر يمنعا من المعرفة الحقيقية لوضعية الوقف في تلك الفترة الزمنية الذي ساد فيها الاضطراب واضطر الأشخاص إلى تحبيس أملاكهم حتى يحافظوا عليها.

ب - إن الملكيات الموقوفة، غالبا ما اعتبرت في العهد الإستعماري ملكيات خاصة، فنتيجة للسياسة الإستعمارية، كانت هذه الملكيات تسجل على أسماء أشخاص ثقة ذوو علاقة بالمؤسسات الدينية ذاتها. فيتعهدون باستغلالها لصالح الأوقاف. وقد أسفر عن ذلك وقوع الملكية الوقفية في ثلاث حالات أساسية:

ب1 - الأملاك الوقفية المعترف بها والمسجلة لصالح مؤسسة دينية.

ب2 - الملكية الوقفية، التي توارثها بعض الأشخاص عن آبائهم

وأجدادهم، فاعتبروا الأصحاب الشرعيين لاستغلالها، وهذا ما جعلها خاضعة لتصرفهم.

ب3 - الأوقاف التي تحولت إلى ملكية خاصة منذ عهد الاحتلال، بعد أن تم تسجيلها رسمياً بأسماء الذين أصبحوا مالكيين لها(2).

وتعتبر الحالتان الأخيرتان من أكبر العراقيل التي تواجه الباحث في الوقف في بلاد القبائل.

ج - إن إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر لم ترحم ممتلكات الأوقاف، إذ شنت ضدها حملة واسعة عبر سلسلة من القوانين والقرارات التي استهدفتها قصد الاستحواذ عليها، ومن بين تلك القوانين التي مست أوقاف منطقة القبائل بشكل أوسع نجد قانون 16 جوان 1851م الذي حدد في مادته الثانية ملكية الدولة التي تتكون من العقارات التي تؤخذ من البايلك ومن الممتلكات الأخرى مجتمعة في الدومين بقرار أمر صادر قبل هذا التاريخ(3). هذا علاوة على قانون 23 ديسمبر 1875، في مادتيه الأولى والثانية، حيث اعتبر هذا القانون أن مداخل الأوقاف بمختلف أنواعها، تعود لخزينة الدولة(4).

إضافة إلى ذلك، فإن الإستعمار الفرنسي، قصد تجريد بعض الزوايا والمعمرات من مواردها، بعد أن كانت معاقل لانطلاق الجهاد. فقد افكت منها ممتلكاتها، وصادرتها لا سيما بعد الثورات التي عرفت المنطقة، شأن ممتلكات زوايتي سيدي أحمد بن إدريس وسيدي منصور بعد ثورة

بويغلة الذي جعل من الزاويتين منطلقا لجهاده، وكذلك زاويتي صدوق وأيت اسماعيل -الرحمانية- بعد ثورة الحداد والمقراني.

بواسطة هذه القوانين استطاعت الإدارة الاستعمارية تحويل مساحات واسعة من الأراضي وعددا كبيرا من المباني إلى ملكيات خاصة أو إلى ملكيات الدومين دون أن يسجل أصلها الوقفي.

د - لقد تعرضت الملكيات الوقفية في كثير من الأحيان إلى التصفية عن طريق بيع في المزاد العلني الذي أشرفت عليه الإدارة الاستعمارية، وبذلك تحولت هذه الأوقاف إلى أيدي الخواص الذين توارثوها، وفي هذا الصدد، تثبت عقود البيع بالمزاد العلني الذي نظم في مدينة عزازقة عام 1925(5)، أن ممتلكات وقفية تابعة لمؤسسات دينية قد وقعت في أيدي مالكين جدد بعد أن تم بيعها شأن قطعتي أرض إحدهما تابعة لزاوية سيدي أحمد بن إدريس، والأخرى لزاوية سيدي عبد الرحمن اللولي المعروفتان بشهازيث الحباس -نسبة إلى الحبوس- وثيريقت نطالبة(6).

هذا ولا بد من التنويه هنا بموقف مسيري هذه المؤسسات الدينية من هذا الإجراء الاستعماري، إذ لجأ هؤلاء إلى تزكية بعض الأشخاص الثقة، والمعروفين بصفاتهم «شركاء الحبوس» لشراء بعض ملكيات الأوقاف بأسمائهم لحمايتها من الوقوع في أيدي أجنبية.

إن الدور الريادي الذي لعبته أوقاف الزوايا والمعمرات خلال القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) شمل جل المجالات. فكانت

ظاهرة روحية خدمت المجال العقيدي وغطت الحاجات الاجتماعية، فكان الوقف بمثابة شركة خير تكفلت بالمعوزين والفقراء وأبناء السبيل. وبذلك حافظت على البنية الاجتماعية للمجتمع. والوقف، فوق كل هذا، خدمت المؤسسة التعليمية، بدفع أجر المشايخ وإيواء الطلبة بغرض التمدرس والتعلم(7).

## 2 - أثر هذه المشكلات في تحديد دور الوقف بمنطقة القبائل:

إن المشكلات التي تواجه الباحث في الوقف في بلاد القبائل تزداد أثرها عندما نرغب في تحديد علاقة الأوقاف بمجالات الحياة المختلفة على وجه الدقة.

فغياب السجلات الرسمية، أو الدفاتر التي تخصص لتقييد المداخل والنفقات، لا يسهل عملية التعرف على حجم هذه الموارد وأنواعها المختلفة (كحجم العائدات النقدية، أو العائدات في شكل المنتوجات الزراعية...). كما أن هذا النقص، لا يساعدنا على إمطة اللثام عن قيمة النفقات وكيفية إستغلال عوائد الوقف بصفة دقيقة أو منتظمة. أضف إلى ذلك أنه يصعب في ظل غياب الوثائق الأصلية -السجلات مثلا- تحديد عدد أو نسبة الفقراء والمحتاجين الذين جعلوا من الزوايا مأوى لهم، لا سيما وأن هذه الأخيرة كانت لا تخلو من الطفيليين والسخفاء الذين يقتاتون يوميا

منها(8).

إن نقص الوثائق حول الوقف في بلاد القبائل، جعلنا -إلى حد الآن- تغفل تحديد مساحات العقارات غير المنقولة الموقوفة وحدودها. رغم أهمية هذه المعطيات خاصة بعد تعرض بعضها إلى تغيرات بفعل العوامل الطبيعية أو البشرية. علاوة على ذلك فإن ندرة الوثائق وشح المعلومات الخاصة بالوقف من العوامل السلبية الذي لا تسمح للباحث أن يتعرف على نوع الوقف والدوافع الأساسية التي كانت وراء تحسيس هذه العقارات.

### 3 - أماكن وجود الوثائق الوقفية:

توجد أغلب الوثائق الخاصة بالوقف في منطقة القبائل في الأماكن والمصالح التالية:

1 - أرشيف المستعمرات باكس أونبروفنس (Aix-en-Provence):

يتوفر على جزء هام من الوثائق والمستندات والمراسلات.

2 - المصالح الإدارية بالجزائر، أهمها:

1 - وزارة المالية:

تتوفر على وثائق حول الحبس في بلاد القبائل المودعة بأرشيف مسح

الأراضي وتشتمل:

- مصالح مسح الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي.

- مخطط مسح الأراضي Plan cadastral

- مخطط سيناتوس كوسات

## 2 - أرشيف المحافظة العقارية بالجزائر:

وتتوفر هذه المحافظة على وثائق وعقود إدارية حول هذه الصفقات، وسجلات التنازلات والمبيعات في المزاد العلني، وهي مرتبة حسب السنوات، ولا بد من بذل جهد كبير لإثبات الأصل الوقفي للملكيات المؤسسات الدينية الواردة في هذه العقود، وذلك بوسائل مختلفة.

## 3 - وزارة العدل:

يوجد بأرشيف المحاكم التابعة لها بعض محاضر المداولات التي تمت في شأن بعض النزاعات حول الممتلكات التي أثبت أنها تابعة للأوقاف، كمحكمة الأربعاء ناث ايراثن التي تحتوي على بعض هذه المحاضر(9).

## 4 - وزارة الفلاحة:

من خلال البحث في أملاك الزوايا والمعمرات المؤممة في إطار الثورة الزراعية، يمكن تحديد هذه الممتلكات الوقفية ودراسة دور المؤسسات الدينية في شتى المجالات. وقد عثرنا في هذه الوثائق على بعض الرخص للإستفادة من ملكيات وقفية يعود تاريخها إلى عام 1972م، وقد دونت في

مجموعات حددتها عملية المزاد العلني لعام 1925 ضمن الملكيات المباعة للخواص.

#### 5 - الأرشيف الوطني:

يحتوي المركز الوطني للأرشيف على رصيد هام من وثائق الأوقاف بالجزائر، إلا أننا لم نعثر إلا على مادة شحيحة وقليلة خاصة بالوقف في منطقة القبائل ضمن سلسلة بيت البايك، علبة 80-83 وعلبة 165 إلى 183 (السجل رقم 269)، وهي تخص بعض الملكيات الوقفية بمدينة بجاية.

#### 6 - وثائق بعض الخواص:

وهي تشكل رصيда هاما بالنسبة لأوقاف الزوايا والمعمرات، وهو عبارة عن عقود، وصايا، محاضر النزاعات... ظلت تحتفظ بها عائلات شيوخ الزوايا، أو عائلات بعض القضاة في منطقة القبائل.

#### نموذج من الأملاك الوقفية بمنطقة القبائل:

لقد تعذر على الحكم المركزي بالجزائر في العهد العثماني التدخل بصفة مباشرة في شأن الممتلكات الوقفية في منطقة القبائل. فعمل حكام الجزائر في أحيان عديدة على تدعيمها حيث شيدت بعض الأضرحة كضريح معمرة «سيدي موسى» وبعض المساجد كمسجدي «جمعة

صهارغ» و«تقرت أيت أومالك» (10). بينما في العهد الفرنسي تطاولت يد الإدارة الفرنسية على الأوقاف وعلى وثائقها لتدخلها في وضع يتسم بالغموض والتعقيد. ولهذا السبب أضحى من الصعب التسليم بإمكانية تحديد وضبط مساحات الأوقاف أو القيام بإحصاء جد دقيق لعدد البنايات الوقفية. بيد أنه، تم التعرف، عن طريق الوثائق الموجودة، على عدد من الملكيات الوقفية لا يستهان به، وقد تم إعادة بعضها إلى أصلها (حالة زاوية كوكو وأوقافها -بعين الحمام- وممتلكات زاوية شرفة سيدي بهلول -بعزازقة- وأوقاف زاوية سيدي عمر ولحاج -بورقان- ...).

وفي هذا الصدد بودنا أن نعرف بأوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن اللبلي.

### أوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن اللبلي:

تتوزع الممتلكات الوقفية لزاوية سيدي عبد الرحمن على أربع ولايات هي تيزي وزو، بجاية، البويرة، برج بوعريرج وتشمل:

أ - بنايات: في المكان الذي تقع فيه الزاوية بإيلولة أومالو، وهي منازل مخصصة للإطعام وإيواء الطلبة، ودار للضيوف، ومسجد يدرس فيه مختلف العلوم إضافة إلى ضريح مؤسس الزاوية ودفينها.

كما توجد في ولاية بجاية قرب قرية «ثودار» ببني عيدل، دار ومعصرة زيتون تابعة لزاوية سيدي عبد الرحمن.

ب - أراضي زراعية: وهي تنقسم إلى أراضي فلاحية وأراضي مشجرة -في معظمها أشجار الزيتون والتين-؛ فأما في ولاية تيزي وزو، فتقع هذه الممتلكات قرب الزاوية، في شكل أراضي مشجرة بأشجار التين، وخصص جزء منها لزراعة معاشية. كذلك تقع أراضي وقفية تابعة للزاوية بسوق الخميس وتعرف «بتاغزوت الحباس»، وكذلك قطعة تعرف «بتاحريقت نطالبة».

- وفي ولاية بجاية، تملك الزاوية مساحات زراعية واسعة، منها مزرعة وأحراش تابعة لها قرب محطة القطار بأقبو، وقد إشتراها الطلبة قبل الاحتلال(11). ومن أجل الحفاظ عليها وحرثها، وقد راسلوا حاكم دائرة عين الحمام (فور ناسيونال)، وذلك بعدما بدأت السلطات الفرنسية تستولي على ممتلكات الزاوية الرحمانية بعد إندلاع ثورة المقراني (1871).

وكذلك تمتلك الزاوية قطعة أرض مزروعة بأشجار الزيتون بناحية قرية «ثودار» بني عيديل، وتعرف بـ«زيتون إيقادشن»، أي زيتون صغار الطلبة، حيث توجد المعصرة التي سبق ذكرها.

- وبولاية البويرة، تملك الزاوية بستانا مليئا بأشجار الفواكه، قام أحد المحسنين بحبسه على الزاوية وسجله عند قاضي محكمة مدينة البويرة على أن ينفع به في حياته ولا يعود إلى زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي إلا بعد وفاته.

- وبولاية برج بوعريرج، تملك الزاوية مزرعة واسعة متكونة من قطعتين أرضيتين الأولى بالقرب من تازمالت وتعرف بمزرعة «السيد عبد الرحمن». والثانية تقع على حافة الطريق الرابط بين برج بوعريرج وسطيف في مكان يعرف بـ«بني حميد»، وتقدر مساحتها بـ 290 هكتار.

مع العلم أن كل هذه الأحباس كانت تسير من قبل أشخاص يسمون «بشركاء الحبوس» أو أناس يتحصلون على ترخيص من قبل وكيل الزاوية. مقابل مقادير من المنتوجات الزراعية المختلفة، والفواكه المتنوعة، وكمية من الزيتون ترفع فصليا إلى الزاوية.

### الهوامش:

- (1) - ذكر الباحث أحمد ساحي أن عددها يصل إلى 64 زاوية ومعصرة، أنظر: أحمد ساحي، عهد الإمارة، رسالة ماجستير، بوزريعة، 1999، ص ص 196-199.
- (2) - ابن زكري (محمد السعيد بن أحمد الزواوي الجنادي)، أوضح الدلائل في وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، مطبعة بيار فونتانا، الجزائر، 1903، ص 28.
- (3) - Jansson (Gerard Busson), Contribution à l'étude des habous algériens, Thèse déctylographié, 1950, p. 89.
- (4) - Id. Ibid, p. 97.
- (5) - العقد في حوزتنا.
- (6) - ذكرت في الورقة رقم 78 من العقد المذكور (تحت مجموعة رقم 30).
- (7) - ابن زكري (محمد السعيد بن أحمد الزواوي الجنادي)، أوضح الدلائل في وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، مطبعة بيار فونتانا، الجزائر، 1903، ص 18.
- (8) - أبو يعلى (الزواوي السعيد بن محمد الشريف)، تاريخ الزاوية، 1919، الورقة رقم 15.

- (9) - لقد أفادنا السيد محمد الصالح أمقران، مفتش عام بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف ببعضها وهو مشكور على ذلك.
- (10) - محمد سي يوسف، مقاومة منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي، ثورة بويغلة، دار الأمل للطباعة والنشر، تيزي وزو، الجزائر، 2000، ص 25.
- (11) - محمد حسن الجري، أملاك زاوية سيدي عبد الرحمن الوقفية، جريدة الشعب، العدد 11016، الصادر يوم الاثنين 16/01/1417هـ / 3/6/1996م.

## أوقاف إقليم توات: نموذج أوقاف قصر كوسان

محمد حوتية

لقد عرفت منطقة توات كغيرها من مناطق القطر الجزائري ظاهرة الوقف، وقد تأثرت الأوقاف فيها من حيث أنواعها وانتشارها بشروط البيئة وطبيعة المجتمع ومقومات الاقتصاد في هذه المنطقة الصحراوية الغنية والمهمة من الجنوب الغربي الجزائري.

عبرت أوقاف إقليم توات، انطلاقا من كونها صدقة جارية، عن واقع اجتماعي محلي واقتصادي تقليدي، فكرست نمط حياة تكافلي يقوم على فعل الخير وضمان العيش لكل أفراد الجماعة المتضامنة.

تعددت الأوقاف بإقليم توات لتشمل البساتين ونقاط الماء والفقارات والأموال العقارية وغيرها، كما انتظمت الجهات والمؤسسات التي تشرف عليها وتنتفع بها، وكان في طليعتها أوقاف بعض الزوايا، كوقف الطريقة الموساوية، ووقف الطريقة القادرية، ووقف الطريقة الطيبية، بالإضافة إلى أوقاف المساجد وبعض العائلات ذات الثروة والنفوذ بالمنطقة.

وحرصا منا على أن تكون مداخلتنا في هذا الموضوع مفيدة وذات دلالة، فإننا ارتأينا أن نسلط الضوء على وقفية أحد قصور منطقة توات، وهو «قصر كوسان»، المحفوظة بخزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، فنتعرض لها من خلال أسلوبها وطريقة كتابتها والغرض المتوخى منها، وذلك باعتبارها نموذجا لباقي الوقفيات الشائعة في قصور منطقة توات، وحتى تسهل لنا معالجتها فإننا نلحق نصها بهذا الملخص.